قراءة في بعض مؤشرات العُنف في الوسط المدرسي : في الفترة ما بين 2003 و 2014

د/أبي مولود عبد الفتاح
د/غـالم فـاطمة
جامعة ورقلة

الملخص :

تعتبر المدرسة المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تتولى مشروع إعداد مواطن المستقبل، القادر على خدمة قضايا مجتمعه .وإن ظهور بعض الظواهر و الممارسات الغريبة عن الوسط المدرسي ،كانتشار ظاهرة العنف وغيرها من الظواهر و السلوكات المضادة للمجتمع ، تعد مؤشرا عن وجود اختلال في البنية الاجتماعية وتماسكها ،من شأنه أن يؤثر ويتأثر بسلوك الأفراد عبر عملية التنشئة و التطبيع الاجتماعي من جهة ، ومن جهة أخرى قد يعيق تحقيق أهداف برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان العالم، خاصة منها السائرة في طريق النمو.

فالدراسة الحالية تهدف لمقارنة بعض مؤشرات العنف الممارس في البيئة المدرسية ، و التي عرفت تغيرا خلال العشر سنوات(2003– 2014) ،خاصة منها التي شهدت انخفاضا ملحوظا بفعل الاستراتجيات المعتمدة في التخفيف من حدة و شدة انتشار السلوك العنيف الممارس ، وذلك من وجهة نظر عينة من الفاعلين التربويين بمرحلتي التعليم المتوسط والثانوي.

الكلمات المفتاحية:المؤشرات التربوية،العنف في الوسط المدرسي ،الفاعل التربوي والتعليمي

Abstract :

An overview of some school violence indicators:
during the period 2003 – 2014
School as a social institution is responsible for shaping the future citizen who is capable of serving society. The appearance of some behaviors that are at odds with the society, in the school environment, such as violence, is said to be an indicator of an imbalance in social structure and cohesion.
The current study aims at comparing some of violence indicators in the school environment, which is witnessing great changes over the last ten years; according to some educationists in secondary and middle schools, many schools are improving because of significant strategies adopted to alleviate the gravity of the spread of violent behavior.
Keywords: educational indicators, school violence, the educationist.

1/ مقدمة :

تُعد المدرسة إحدى مؤسسات التنشئة و التطبيع الاجتماعي،و وظيفتها الأساسية الحفاظ على النظام و التماسك للبناء الاجتماعي من جهة،ومن جهة أخرى تطوير قدرات و مهارات الأفراد و تأهيلهم علمياً وعملياً لخدمة قضايا المجتمع وفق فلسفة تربوية وطنية متفتحة على عالم التكنولوجية الحديث و متطلبات اقتصاد السوق القائمة على المنافسة وجودة المنتوج و الخدمة .

فوظيفة المدرسة الحديثة أصبحت السعي نحو المسك بزمام التغيير الاجتماعي و مساعدة الأفراد على التسلح بالتفكير التأملي الناقد و المهارات في ظل المشكلات،فإذا استطاعت المدرسة تعليم تلك المهارات لتلاميذها تكون قد ساعدت الناس على تقويم التغيير الاجتماعي و تحقيق فكرة مدرسة المجتمع ومبدأ حق التعلم الذي نصت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية و المنظمات العالمية .

بالتالي فإن المدرسة تهدف من خلال برامجها و نشاطاتها إحداث تغيير جزئي أو كلي في معـارفو اتجاهات و سلوكيات تلاميذها ، و منه تغيير في بناء المجتمع نفسه،و في هذا السياق فإن المدرسة تضمن لكل تلاميذها تعليما نوعيا يمكنهم من بلوغ مستويات عالية من الثقافة العامة و معارف نظرية و أدائية كافية لإدماجهم في مجتمع المعرفة و عليه فإن هدف الإصلاح هو ترقية نوعية التعليم و ضمان النجاح للمجتمع((بن عمار عائشة : .(2013

ويُشير علي سموك(2009) بأن إصلاح النظام التربوي و التعليمي"هو تلك العمليات و تدابير الانتقال بنظام تربوي معين من وضعية تقليدية إلى وضعية تحمل مواصفات الحداثة بمفهومها الشامل من مناهج ،تقنيات وأساليب جديدة،و بالتالي جعل مضامين المناهج الدراسية تتمحور حول المعارف و التخصصات التي لها ارتباطات وظيفية و مباشرة بالقطاعات الاقتصادية و الاجتماعية المنتجة(سموك 2009).

و لقد عرفت المنظومة التربوية في الجزائر منذ الاستقلال اهتماماً كبيرا يرمي إلى محاولة تطويرها حتى تستطيع أن تستجيب لمتطلبات الأفراد و المجتمع و رهانات التنمية الشاملة ،وهذا منذ إنشاء المجلس الأعلى للتربية(2000) و تطبيق برنامج الإصلاح التربوي و التعليمي فعليا سنة (2003)بدعم من ((UNESCO.

إن مشروع الإصلاح يهدف أساسا إلى تحديث محتوى البرامج الوطنية وطرائق التدريس من خلال تطبيق سلسلة من برامج الإصلاحات : الجيل الأول و الثاني والشروع في تنفيذ إصلاحات الجيل الثالث.

و لتحقيق هذه الغايات تم اتخاذ العديد من الإجراءات التنظيمية و التشريعية لتسهيل تطبيق الإصلاحات"سواء من خلال مراجعة سياسة تكوين المكونين،و من القوانين و التشريعات التنظيمية كالمنشور الوزاري 03/002 الذي يبين الانتقال إلى استخدام مفهوم مناهج تبني المقاربة بالكفاءات و

التقويم الذي يعد بعدا من أبعاد الفهم التعليمي / التعلمي بإعطاء الأولوية لنشاط التلاميذ و تحقيق الانسجام العمودي (مابين المستويات)و الأفقي (ما بين المواد)لمحتوى المناهج . "(علي براجل :2009). إلا أن هذا التصور لعملية الإصلاح طرحت العديد من الإشكاليات الميدانية في بدايتها خاصة منها ما يتعلق باتجاهات المعلمين و المكونين نحوى متطلبات ممارسة بيداغوجية للتدريس بالكفاءات كما نصت عليها الوثائق والساندات البيداغوجية للإصلاح في بلادنا ،و في هذا السياق تشير بلكرمة فاطمة الزهراء (2006) أن مهما اجتهدت المنظومة التربوية الجزائرية في مجال الإصلاح التربوي ومهما كانت محاولتها لتكوين المعلمين لم تحقق أهدافها ولا إصلاحها التربوي ولم تصيب الهدف الخاص بالتكوين التي تسعى من أجله وتصبو إليه ، إن لم تنطلق من نتائج الدراسات من شأنها أن تكشف لنا عن نقاط الضعف ونقاط القوة ومدى احتياجات المعلمين في مجالات التكوين (بلكرمة فاطمة الزهراء.2006)

خصوصا إذا علمنا أن الممارسة البيداغوجية الحديثة القائمة على المقاربة بالكفاءات تقتضي تفاعل كل عناصر المثلث البيداغوجي (المتعلم،المعرفة،المدرس) ضمن ديناميكية تفاعلية نشيطة تساعد المتعلمين على بناء معارفهم و تحويلها إلى ممارسات و كفايات انطلاقا من دمج معارفهم الجديدة مع معارفهم و تجاربهم الذاتية السابقة ، عبر شبكة التفاعلات و المناقشات فيما بينهم ،أثناء إنجاز الحصص التدريسية في بيئة صفية تفاعلية يشرف على إدارتها وتوجيهها مدرسون من المنتظر منهم أنهم يمتلكون الكفايات التدريسية اللازمة لأدائها مع تلامذتهم من خلال عملية التخطيط والتنفيذ و التقويم للنشاطات التعاونية و المشاريع التطبيقية التي يكلفونهم بإنجازها،خاصة و أن المتعلمين يختلفون في أساليب تعلمهم و تفكيرهم و في قدراتهم ،ذلك أن الإمكانيات الذهنية و طرق التفكير الخاصة بفرد ما لا تتحدد بشكل قبلي من خلال عوامل فطرية ووراثية بل هي نتاج سياق اجتماعي و مؤسسات ثقافية

ينمو ويتطور الـفرد بداخلها (غالم فاطمة:2014).

إلا أن تقييم واقع الإصلاح التربوي و التعليمي في الجزائر خلال العشر سنوات يمكن وصفه بأنه لم يتكفل بكل المشكلات الأساسية في الميدان بل هو عبارة عن مجموعة من التصحيحات التقنية الظرفية لمعالجة معوقات ظرفية يتوقف الإصلاح بمجرد اختفاء أعراض الأزمة (سموك:2009). و أن استمرار ظهور بعض المظاهر السلبية كالعنف والرسوب المدرسي و الهدر التربوي ،و التي تعد كلها مؤشرات عن وجود صعوبات في تحقيق أهداف وجد من أجلها إصلاح النظام التربوي والتعليمي في الجزائر.

و في هذا السياق تشير بعض الدراسات السابقة كدراسة فاطمة نكال(2013) إلى : نقص الهياكل الملائمة و نقص التأهيل المهني للمعلمين و الأساتذة ،وزيادة نسبة المعيدين. كما تشير إحصائيات المرصد الوطني لحماية الطفولة بأن الجزائر تسجل سنويا أزيد من مئة ألف حالة تسرب مدرسي ،في

حين يوجد أكثر من نصف مليون طفل خارج مقاعد الدراسة ،و أن مراكز التكوين المهني تستوعب نحو ثلاث مئة ألف من هؤلاء ،في حين يبقى مائتا ألف منهم بدون مستقبل معلوم(فاطمة نكال: 2013).

وفي حقيقة الأمر نجد أن هذه الإحصائيات لا تعبر إلا عن جزء من بعض العوامل المنشئة للعنف بمختلف أشكاله ومظاهره ،سواء بين الأفراد أو داخل مؤسسات المجتمع ، خاصة منها المكلفة بعملية التنشئة الاجتماعية.

و من الجدير بالذكر أن المتتبع لمختلف المقاربات والدراسات حول موضوع العنف في الوسط المدرسي يجد أن عامل الاختلال يتعدى المدرسة ليشمل و يتسع إلى باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى بدايةً من الأسرة على اعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى المساهمة في التنشئة الاجتماعية و الشريك الأساسي في تحقيق أهداف مشروع المدرسة و المجتمع.

حيث أن الأسرة الجزائرية – هي الأخرى شهدت تغيرات في الوظائف والأدوار الاجتماعية قصد مسايرة ديناميكية التحولات القائمة في المجتمع،والتي فرضها التغير الاجتماعي على الأفراد و المؤسسات على حد سواء ، وفي هذا السياق يصف رشيد طبال(2015) أن الأسرة الجزائرية حاولت التصدي و المحافظة على خصائصها التقليدية إلا أن هو نتيجة للتغيرات و التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال لم يمكنها من تحقيق تلك ألتحديات فتشكلت بوضوح الأسرة الجزائرية بحيث بدأت تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية و وظائف الأسرة الريفية ، و هذا على مستوى الجيل الأول والثاني من النازحين من الريف نحو المناطق الحضرية(المدن) ،أما الجيل الثالث ففي الغالب اتجه نحو الأسرة حديثة الزواجية أين تقلص حجم الأسرة و أصبحت أسرا نووية و بروز المدرسة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية.

في هذا السياق تفقد العائلة بعض الوظائف و الأدوار و يتعرض بذلك كيانها الداخلي للتهديد برغم الإيجابيات التي تحملها المدرسة للأسرة(طبال 2015).من هذا المنطلق قد يظهر الاختلاف والهوة الموجودة بين عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة والمدرسة ،و التي تؤثر سلبا أو إيجابا في تربية الناشئين (صالح محمد أبو جادو.218 ص

و في هذا الصدد تشير دارسة كل من منيرة العصير(1974) ، جليلي وديع شكور(1998) ، بكير بن حمودة الحاج سعيد (2001)، زعرور طارق(2008) إلىتحديد جملة من العوامل النفسية و الاجتماعية والاقتصادية المرتبطةبالأسرة والتي لها صلة بظهور العنف في الوسط المدرسي كالحرمان العاطفي و انهيار الجانب المادي و الأخلاقي داخل الأسرة،تراجع الأسرة في أداء وظيفتيها أو تغافلها عنها ، كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى ظهور سلوكيات عنيفة لدى الطفل.

و في هذا السياق ترى كل من زينة بن حسان و ابراهيم بلعادي (2015) في أن هناك علاقة جدلية قائمة بين مختلف المؤسسات الاجتماعية والمدرسة ومساهمتها في ظهور العنف وأنها سارت في

اتجاهين يفسر الاتجاه الأول العنف في المدرسة أنه إنتاج المدرسة نفسها ... و بالتالي لم يعد ينظر إلى المدرسة كفضاء محايد بل تغيرت مكانتها في المجتمع ،و أصبح العنف ينتج و يعاد إنتاجه داخل هذا الفضاء و يتم تصريفه خارجه ، أما الاتجاه الثاني ينطلق فيه تحليله للعنف المدرسي كجزء لا ينفصل عن باقي الظواهر الاجتماعية ،والعنف وفق هذا الاتجاه هو امتداد للعنف الممارس في المجتمع سواء في الأسرة ، الإعلام ، الملاعب ، لتصبح المدرسة حسب هذه الرؤية ضحية و ليست مسؤولة عن العنف(زينة بن حسان و ابراهيم بلعادي،ص41)

أما عن الدراسات الميدانية التي اهتمت بظاهرة العنف في الوسط المدرسي و إنّ اختلفت في متناولاتها و أطروحتها النظرية ،وكذا في التفسيرات والاستنتاجات التي توصلت إليها ، إلا أنها تَصُب كلها في مجالات رصد الأسباب ،و من ثمة البحث عن آليات التكفل بالظاهرة بما يتماشى و السياسات المعتمدة في دول العالم ، وهذا ما انتهت إليه الدراسات الغربية التي أجريت في فرنسا ،الولايات المتحدة وكندا ،و كذا بعض الدول الأوربية الأخرى حيث تناولت في مجملها طبيعة العلاقات الإنسانية السائدة في المدرسة والمؤسسة التربوية الأخرى(صباح عجرود.2007)وكذلك بالنسبة للدراسات العربية في بعض الدول كمصر ،الأردن ، لبنان ، السعودية والكويت و التي اهتمت و بدرجات مختلفة بتفسير الظاهرة و البحث عن الأسباب و المظاهر و الأشكال و العوامل المؤدية لممارسة العنف في الوسط المدرسي ،و الفئات الموجه نحوها العنف من مدرسين و إداريين و أقران و كذا مستشارين أو حتى هياكل ، في مختلف الأطوار،الابتدائي أو المتوسط أو الثانوي ،و من هذه الدراسات ما أورده أحمد حويتي (2004) لدراسة مصطفى سويف في مصر و فريال صالحب الأردن (أحمد حويتي 2004. ص 242) و دراسة فهد عبد العزيز الطيار بالسعودية(2005) و التي خلصت إلى تحديد جملة من الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية لممارسي العنف في الوسط المدرسي بالبيئة السعودية من حيث السن ،الرتبة بين الأخوة ،و كذا المستوى التعليمي للآباء أكثر من الأمهات ،و دور المستوى الاقتصادي متوسط أو عال،وارتفاع مستوى الدخل العائلي ،كما استطاعت نفس الدراسة تحديد معالم السلوك العدواني و مظاهره في الوسط المدرسي ، إذأ كدت ذات الدراسة على انتشار ممارسة العنف اللفظي يليه الجسدي،كما بينت أيضا مدى دور التنشئة الأسرية في العنف المدرسي من وجهة نظر التلاميذ ، الهيئة الإدارية ،المعلمين و المرشدين ،وأكدت كذلك على انعدام المراقبة الوالدية ، التفرقة بين الأولاد ،كثرة الشجار و الخصام بين الوالدين ، التفكك الأسري ، الصحبة السيئة ، و تأثير المستوى الاقتصادي للأسرة على العنف المدرسي،حيث الفوارق الاقتصادية ،و تفشي البطالة بين أفراد الأسرة أحد العوامل المؤدية إلى ممارسة الأبناء للعنف المدرسي ، بالإضافة إلى دور جماعة الرفاق ، انعدام أماكن الترويح و ممارسة الأنشطة الرياضية ، عدم قدرة المدرسة على إيجاد جو ملائم للطلاب و عدم كفايتها ، كثافة الفصول و اللوائح المدرسية ، التسلط و القسوة ، القهر و العقاب و عدم قدرة

المعلمين و هيئة التدريس على التعامل مع متطلبات الطلاب و عجزهم عن فهم نفوس الناشئة و لجهل المعلمين بالطبيعة البشريــة و نقص التكوين فينتج عنها لضعف فيه ،و الإهمال النفسي و التربوي كما أشارت ذات الدراسة إلى نقص المرشدين مما يؤدي إلى حل مشاكل الطلاب بطريقة غير تربوية مما يعكس ضعف الإدارة المدرسية (فهد بن علي عبد العزيز الطيار.2005،ص ص244).

و ما يلاحظ أن الدراسات وقفت على أهم العوامل المنشطة لظاهرة العنف في الوسط المدرسي،والتي تعود إلى نوع العلاقة القائمة بين التلاميذ فيما بينهم و القواعد التي تحكمها فيما بينهم،بالإضافة إلى طبيعة العلاقة التي تربط الطلاب مع مدرسيهم و مشرفيهم و الطاقم البيداغوجي للمؤسسة التربوية. أما فيما يخص الدراسات التي تمت في البيئة الجزائرية في مجملها لم تخرج عن نطاق ما ثم تداوله في الدراسات العربية و الأجنبية على اعتبار أن ظاهرة العنف في الوسط المدرسي أصبحت مشكلة ذات طابع عالمي، وفي هذا السياق تذكر صباح جعرود (2007) الدراسة التي أشرفت عليها مفتشية الأكاديمية الجزائر3 بالجزائر العاصمة ،و كذا الدراسة التي قام بها مركز التوجيه المدرسي و المهني بقسنطينة (2002) ،ودراسة نادية الزقايويوب مختار (2003) ، دراسة قريشي عبد الكريم و عبد الفتاح أبي مولود (2003) بمدينة ورقلة ،هدفت إلى تحديد أبرز العوامل المحركة لممارسةالتلاميذ للعنف في الوسط المدرسي،و التي أكد فيها المستجوبون على وجود الظاهرة في المؤسسات التربوية ، و ذلك بمظاهر و بدرجات و مستويات مختلفة،وأن أهم العوامل المؤدية لممارسة العنف تتعلق:بتقصير الأسرة في قيامها بوظائفها الاجتماعية المنوطة بها ،وطبيعة العلاقة السلبية بين التلاميذ و المدرسين و كذا نقص تكوينهم العلمي و التربوي مما أثر على ممارساتهم البيداغوجية وقلة المرافق و الهياكل البيداغوجية المناسبة و قلة المرشدين النفسانيين الأكفاء مقارنة بعدد المؤسسات و عدد المتعلمين المتمدرسين بها في كل المستويات التعليمية. (صباح عجرود.2007).

فالدراسة الحالية تحاول استقصاء عينة من الفاعلين (الأساتذة،المستشارون ،المساعدون التربويون،المرشدون النفسانيون و الأخصائيون في التوجيه المدرسي و المشرفون الاداريون) في المؤسسة التربوية والتعليمية حول ظاهرة العنف الممارس في البيئة المدرسية خلال فترة العشر سنوات من إصلاح المنظومة التعليمية في الجزائر من خلال طرح السؤال الآتي:

هل عرفت بعض المؤشرات المرتبطة بظاهرة العنف في البيئة المدرسية (المتوسط و الثانوي) تغيرا خلال فترة العشر سنوات(2013/2003) مند البداية الفعلية لعملية الإصلاح للمنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر وذلك حسب تقديرات عينة من الفاعلين في العملية التربوية والتعليمية ؟.

2/ تحديد الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة:

تناولت الدراسة المفاهيم الاتية :

العنف في الوسط المدرسي : يعبر عن حالة من الاختلال(الوظيفي والتماسك البنائي) لعملية

التنشئة الاجتماعية المنظمة للمؤسسة التربوية والتعليمية ،والذي من شأنه أن يعيق تحقيق أهداف المشروع البيداغوجي والاجتماعي لها.ويعبر عنه من خلال جملة من التصرفات وسلوكيات تمارس في بيئة المؤسسة ، ويصفها الفاعلون في العملية التعليمية التعليمية بأنها مخالفة للنظام وتشريع المؤسسة.

الفاعل التربوي و التعليمي : ويقصد به العنصر البشري(الاساتذة ، و المستشارون ، المساعدون التربويون والمرشدون النفسانيون والأخصائيون في التوجيه المدرسي و المشرفون الاداريون)العامل بالمؤسسة ،و الذي يشارك في تأطير العملية التربوية والتعليمية القائمة وفق مناهج و نشاطات بيداغوجية متنوعة و محددة تهدف إلى تعليم المتعلمين المعارف والمهارات الجديدة التي يمارسونها داخل المؤسسة وفي حياتهم العامة و تنمية جوانب وجدانية وانفعالية لديهم من خلال عملية الاتصال و التفاعل المستمر معهم سواء مباشرة أو غير مباشرة.

المؤشرات التربوية حول ظاهرة العنف : و يعني التقدير الكمي لظاهرة العنف الممارس في البيئة المدرسية من خلال تتبع مدى تغير حجمها في الزمن من حيث الشكل والمظهر ،ووفرة الهياكل ، والخدمة الإرشادية. ومعرفة اتجاه التغير وتقييمه بناء على أهداف عملية الإصلاح للمنظومة التربوية و التعليمية في الجزائر.

3/ الإجراءات المنهجية :

1.3/عينة الدراسة و مواصفاتها :

قصد تحقيق أهداف المنهج المسحي الاجتماعي المستخدم في الدراسة فقد اعتمدت على عينة متكونة من (610)فاعلا تربويا :الاساتذة ،المستشارون ،المساعدون التربويون والمرشدون النفسانيون و الأخصائيون في التوجيه المدرسي و المشرفون الاداريون وهم موزعون كالأتي:

(150) أستاذا من بينهم (68) أستاذا ، و(82) أستاذة موزعون على (47) أستاذا للتعليم المتوسط ، و (103) أستاذا للتعليم الثانوي ، (68) مستشارا و مساعدا تربويا ، منهم (47) بالمتوسطات و (21) بالثانويات،و (09)أخصائيين و مرشدين نفسانيين وتربويين،و (15)مشرفين أدارين (ألمدراء ألناظر المستشار التربوي الرئيسي).

2.3/أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في البيانات الكمية على استمارة تشمل على المؤشرات المرتبطة بالعنف ،والتي استخدمت في الدراسة المسحية الأولى التي أجريت سنة 2003 وذلك حتى يتسنى إجراء المقارنات بين التقديرين لسنة 2013/2003

كماتم تصميم دليل مقابلة نصف موجهة للأخصائيين والمرشدين النفسانيين ومستشاري التوجيه المدرسي قصد التحري حول المؤشرات المستهدفة في الدراسة.

4/ عرض النتائج:

جاءت أهم نتائج الدراسة كالأتي:

I – نتائج الاستبيان الموجه للمستشارين و المساعدين التربويين:

المؤشر الأول : تطور مظاهر العنف في الوسط المدرسي في الفترة (2003–2014)

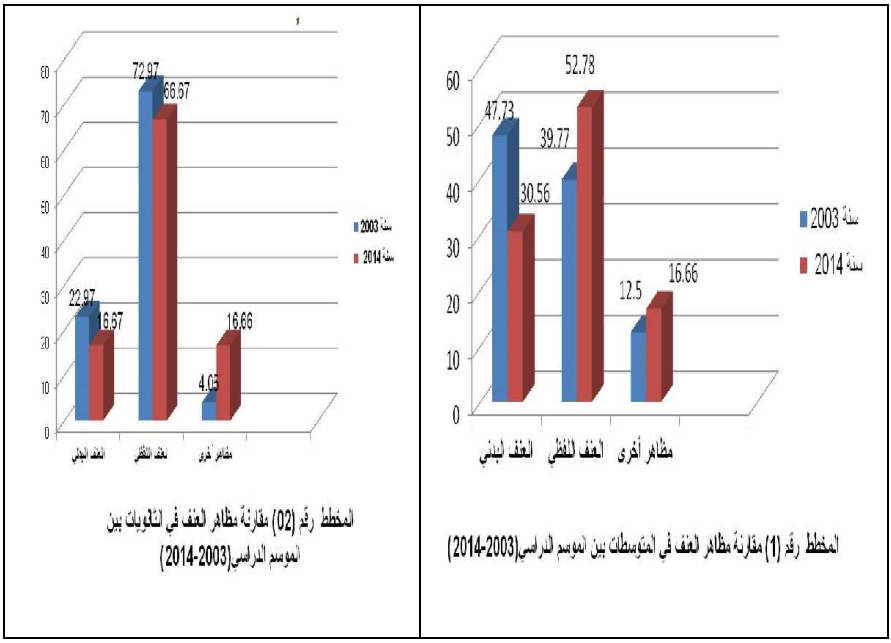

المخطط رقم (1) مقارنة مظاهر العنف في المتوسطات بين المتوسم الدراسي(2003-2014)

المخطط رقم (02) مقارنة مظاهر العنف في الثانويات بين المتوسم الدراسي(2003-2014)

التعليق:

نلاحظ من خلال المخطط رقم (01) بأن العنف البدني كان أكثر انتشارا في سنة (2003) بنسبة قدرها 47.73%لدى تلاميذ مرحلة المتوسط في حين انخفض في سنة 2014 لتصل نسبته 30.50% لديهم. بينما العنف اللفظي مثلت نسبة ممارسته 39.77%

في سنة 2003 و قد شهد ارتفاعا نسبيا قدرة بـ 52.72 %في سنة 2014.

أما في مرحلة التعليم الثانوي ما يلاحظ من خلال المخطط رقم 2 أن كل من مظاهر العنف البدني و اللفظي شهدتا إنخفاظا في 2014 مقارنة بـ 2003 حيث قدرت نسبة العنف البدني 22.97 %في سنة 2003 و بـ 16.67% في سنة 2014.

أما العنف اللفظي الذي يمكن القول أنه الأكثر انتشارا مقارنة مع باقي المظاهر فقد قدرت نسبته بـ 72.97 %سنة 2003 بينما 66.67 %سنة 2014 وعن باقي المظاهر الأخرى للعنف بقيت خلال الفترة 2003–2014 أقل انتشارا إذا ما قورنت بمظهر العنف البدني و اللفظي، و بالرجوع إلى المخطط نجد أنها شهدت ارتفاعا محسوسا حيث أنها قدرت سنة 2003 ب 4.05% بينما ارتفعت إلى 16.66% في سنة 2014 .

المؤشر الثاني:بُعدا لأشخاص الذين يوجه ضدهم العنف (المستهدفون)

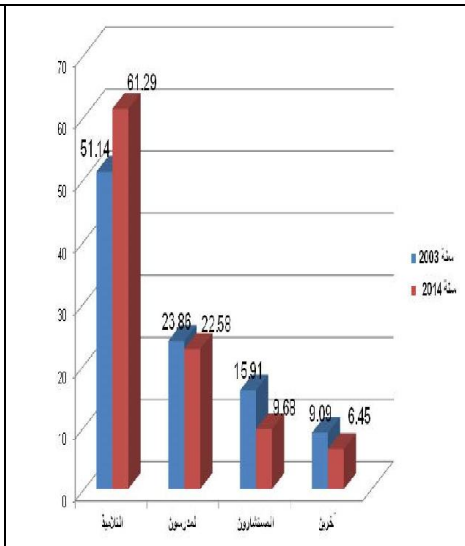

المخطط رقم (03) مقارنة بين المؤسم الدراسي (2003- 2014) في ما يخص الفروق بين الأشخاص الذين يوجه ضدهم العنف (المستهدفون) في المتوسطات.

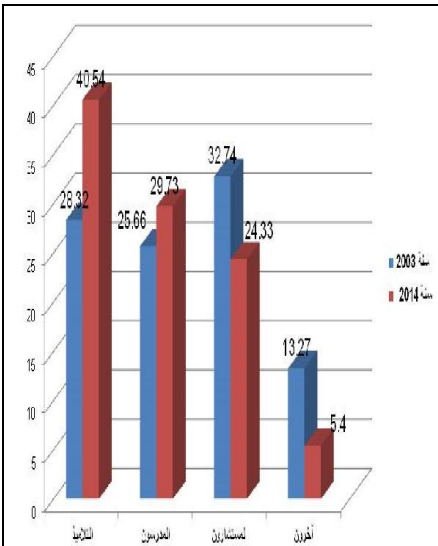

المخطط رقم (04) مقارنة بين المؤسم الدراسي (2003- 2014) في ما يخص الفروق بين الأشخاص الذين يوجه ضدهم العنف (المستهدفون) في الثانويات.

التعليق :

نلاحظ من خلال المخطط رقم(03) و(04)نتائج المقارنة بين نسب الأشخاص المستهدفين من فئة التلاميذ ، الأساتذة و المستشارون و آخرون بسلوك العنف الممارس ضدهم في الفترة ما بين 2003 و 2014 بأنه في مرحلة المتوسط تعد فئة التلاميذ الأكثر استهدافا بالعنف فيما بينهم ،و هي في تزايد مستمر حيث بلغت 61.29%في سنة 2014 في حين شهدت الفئات الأخرى من الأساتذة و المستشارين و الأفراد الآخرين نسبتهم انخفاضا طفيفا ما بين تقديري 2003 و 2014 في مرحلة التعليم المتوسط.أما في مرحلة التعليم الثانوي فإن نسبة التلاميذ قدرت بـ 28.32% في سنة 2003 و ارتفعت إلى 40.54% في سنة 2014 ،و كذلك بالنسبة لفئة الأساتذة حيث عرفت نسبتهم ارتفاعا طفيفا خلال هذه الفترة حيث قدر الفرق بين النسبتين ب 4.07 %.

بينما فئتيّ المستشارين و الأفراد الآخرين عرفت نسبتهما انخفاضا وصل إلى 8.41%لفئة المستشارين و 7.87% بالنسبة لفئة الأفراد الآخرين المستهدفين خلال الفترة الممتدة بين 2003 – 2014 ويبدو من خلال المخططين رقم (03) و (04) بأن الفئة الأكثر استهدافا بالعنف هي فئة التلاميذ فيما بينهم و أنها في تزايد مستمر تبعا للمرحلة التعليمية و كذلك لفترة التقدير 2003

و2014 .أما الفئة الثانية التي يوجه لها العنف هي فئة الأساتذة لكن بنسبة أقل في مرحلة التعليم المتوسط مقارنة بمرحلة التعليم الثانوي التي عرفت نسبتها زيادة طفيفة قدر الفرق ب 4.07 % بين تقدير 2003 و 2014 .

المؤشر الثالث : بُعد الفروق بين الذكور والإناث فيما يخص ظاهرة العنف

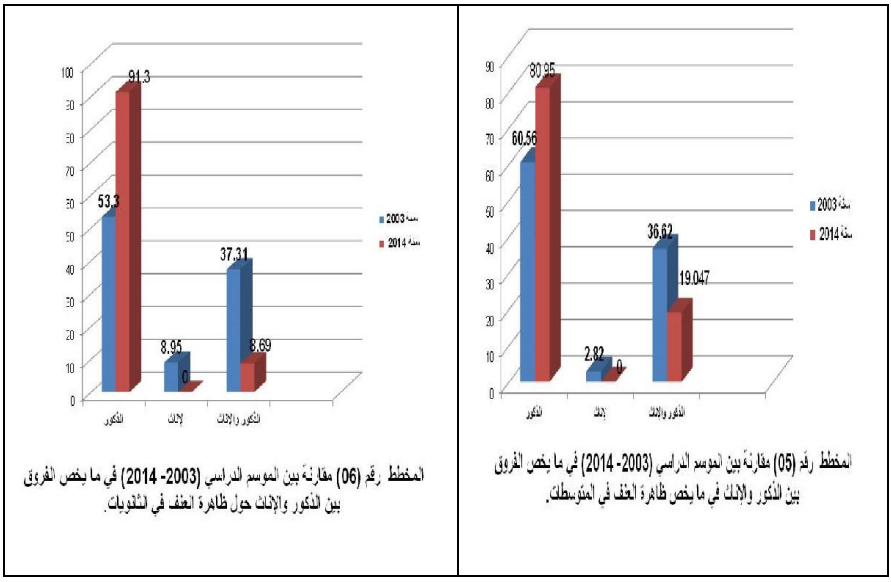

المخطط رقم (05) مقارنة بين المتوسط الدراسي (2003- 2014) في ما يخص الفروق بين الذكور والإناث في ما يخص ظاهرة العنف في المتوسطات.

المخطط رقم (06) مقارنة بين المتوسط الدراسي (2003- 2014) في ما يخص الفروق بين الذكور والإناث حول ظاهرة العنف في الثانويات.

التعليق :

يظهر من خلال المخطط رقم(05) و(06) أن نسبة ممارسة الذكور لسلوك العنف بلغت 60.56%في سنة 2003 و ارتفعت في سنة 2014 لتصل إلى 80.95% في مرحلة التعليم المتوسط ،و كذلك بالنسبة للعنف المشترك بين الجنسين حيث بلغت نسبة انتشاره 36.62 %في سنة 2003 و انخفضت إلى 19.05% في 2014 سنة.

أما المخطط رقم (06) يوضح زيادة في ممارسة تلاميذ الذكور للعنف في مرحلة الثانوية حيث قدر ب 53.3% في سنة 2003 وارتفاع إلى 91.3%في سنة 2014 أي بمقدار 38 %و هي نسبة معتبرة بينما أخفضت نسبة العنف الممارس بين الجنسين بعدما كانت نسبته في سنة 2003 تمثل37.31% لتنخفض إلى 8.69%.

و بالتالي فإن التلاميذ الذكور في المرحلتين المتوسط و الثانوي كانوا أكثر ممارسة للعنف ،و قد زاد مؤشره خلال الفترة 2003–2014 خاصة مرحلة التعليم الثانوي ، في حين نجدا نتشار ممارسة سلوكيات العنف بين الجنسين قد شهدت انخفاضا خاصة في سنة 2014 مقارنة بسنة 2003 ليسجل انخفاضا شديدا لدى التلميذات من نفس مرحلة .

المؤشر الرابع: بُعد الفروق في العنف باختلاف المستوى الدراسي

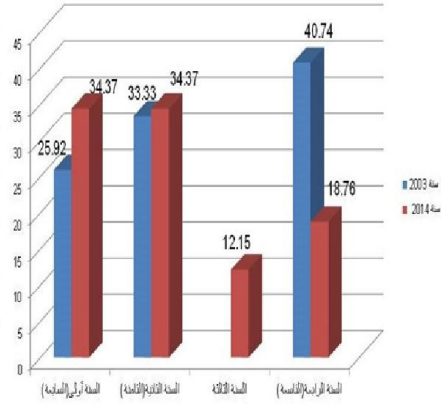

المخطط رقم (07) مقارنة بين الموسم الدراسي (2003- 2014) الفروق في العنف باختلاف المستوى الدراسي للتلاميذ المتوسطات.

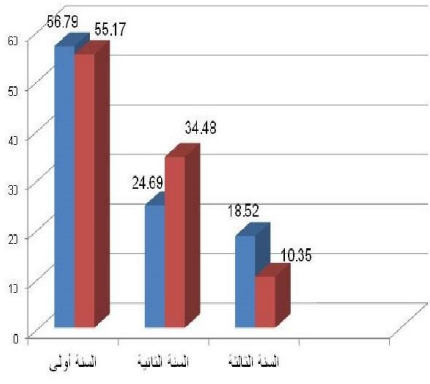

م (08) مقارنة بين الموسم الدراسي (2003- 2014) الفروق في العنف باختلاف المستوى الدراسي للتلاميذ في الثانويات.

يُبين المخطط رقم (07) المستويات التعليمية التي يمثل تلاميذها الأكثر ممارسة للعنف،ففي مرحلة التعليم المتوسط سجل تلاميذ السنة الرابعة نسبة 40.74 %في سنة 2003 ، في حين انخفضت هذه النسبة لديهم في 2014 بمقدار 18.76 %. لكن بالنسبة لتلاميذ مستوى السنة الأولى و الثانية شهدت نسبتهما ارتفاعا في الفترة الممتدة بين 2003 و 2014 ،حيث قدرت نسبة ممارسة العنف لدى تلاميذ السنة الأولى بـ 25.92 %و تلاميذ السنة الثانية بـ 33.33%في سنة 2003،في حين وصلت إلى 34.37% لدى تلاميذ السنة الثانية وتلاميذ السنة الأولى في سنة 2014 .

أما المخطط رقم (08) يظهر أن سلوك العنف يكون أكثر ممارسة لدى اتلاميذ السنة الأولى ثانوي حيث بلغت نسبته في سنة 2003 بـ56.79 % و 55.17 % في سنة 2014 ،كما زادت نسبة تلاميذ السنة الثانية خلال نفس هذه الفترة بمقدار 9.79% في حين اخفض ظهور العنف لدى التلاميذ النهائي لتصل نسبته 10.35% في سنة 2014 .

المؤشر الخامس : بُعد انتشار ظاهرة العنف باختلاف المادة الدراسية.

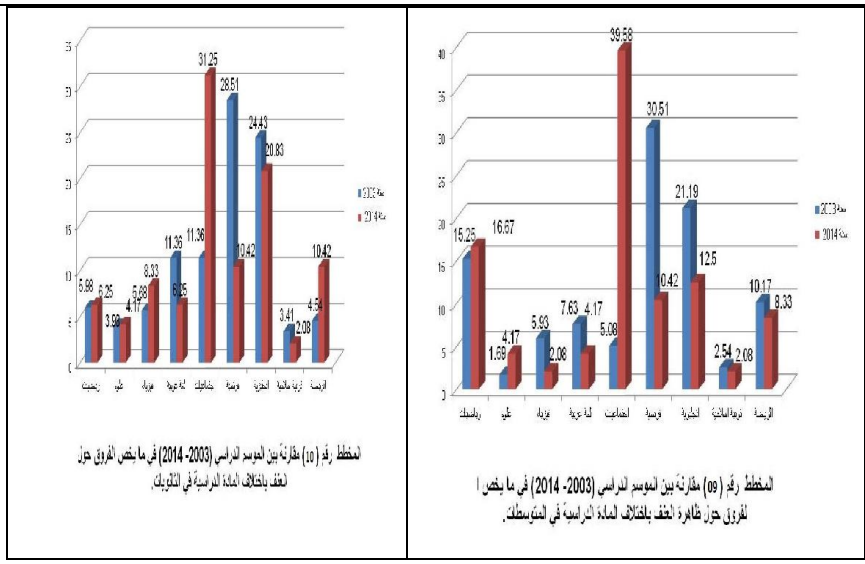

التعليق :

يبين المخطط رقم (09) الفروق في انتشار سلوك العنف باختلاف المواد الدراسية حيث نلاحظ في مرحلة المتوسط أنه ثمة ارتفاع طفيف في نسبة ممارسة العنف في مادة الرياضيات و الاجتماعيات بين القياسين 2003 و 2014 ،إذ قدر في سنة 2003 بـ 15.25% بالنسبة لمادة الرياضيات و نسبة 16.67% في سنة 2014 .أما مواد الاجتماعيات نلاحظ ارتفاعا ملحوظا بين الفترتين حيث قدر بـ 5.08%في سنة 2003 بينما في سنة 2014 قدر بـ 39.58% و هو أكبر نسبة انتشار مقارنة بين المواد كلها . كما نشاهد ارتفاع انسبيا في مادة العلوم بين القياسين حيث قدر في سنة 2003 بـ 1.69 %،بينما قدرت سنة 2014 بـ 4.17% أما باقي المواد ، الفيزياء ، اللغة العربية ، الفرنسية و كذا الإنجليزية و العلوم الإسلامية و الرياضة فنلاحظ انخفاضا بين القياسين بدرجات و مستويات مختلفة.

أما بالنسبة في مرحلة الثانوي فنلاحظ تقريبا نفس التغيرات فينسب ممارسة سلوكا لعنف ،حيث يبين المخطط رقم (10) وجود ارتفاع في الفترة الممتدة بين 2003 و 2014 .و ما يشد انتباهنا في هذا المخطط هي النسبة المسجلة في مادة الاجتماعيات التي تبقى مرتفعة ، حيث قدر في سنة 2003 بـ 11.38 %و ارتفع في سنة 2014 إلى 31.25 %.كما عرفت مادة الرياضة ارتفعا فيها نسبة العنف ،في حين باقي المواد المتمثلة في اللغة العربية و اللغات الأجنبية الفرنسية و الإنجليزية و العلوم الإسلامية شهدت انخفاضا متفاوت الدرجات و المستويات في الفترة الممتدة بين سنة 2003 و 2014.

المؤشر السادس : بُعـد الفروق في انتشار ظاهرة العنف قبل ظهور النتائج و بعدها

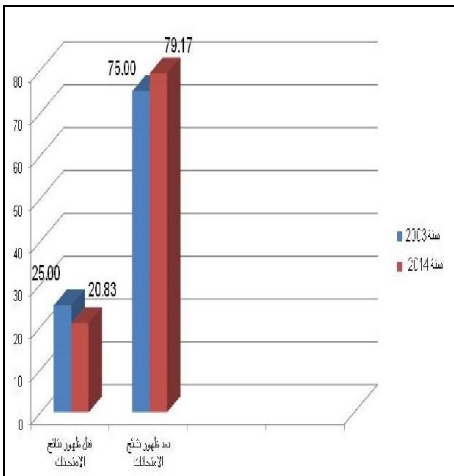

المخطط رقم (12) مقارنة بين الموسم الدراسي (2003- 2014) في ما يخص الفروق حول العنف قبل ظهور نتائج الامتحانات و بعدها في الثانويات.

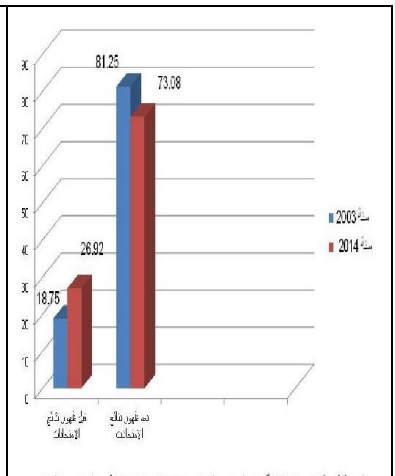

المخطط رقم (11) مقارنة بين الموسم الدراسي (2003- 2014) في ما يخص الفروق في العنف قبل ظهور نتائج الامتحانات و بعدها في المتوسطات.

التعليق :

يبين كل من المخططين رقم (11) و(12) الفروق في ظهور العنف و انتشاره قبل و بعد ظهور نتائج التلاميذ في مرحلة المتوسط ،ففي المتوسط الملفت للانتباه أن العنف قد ارتفع قبل ظهور النتائج بنسبة 18.75% سنة 2003 بينما وصلت نسبته 26.92 %في سنة 2014 و في مرحلة التعليم الثانوي شهد العكس تماما حيث نسبة العنف انخفضت قبل ظهور النتائج إذ قدرت في سنة 2003 بـ 25.00 %و انخفضت إلى 20.83 %في سنة 2014 في حين نجد أن نسبة انتشار العنف بعد ظهور النتائج عرفت ارتفاعا محسوسا .

المؤشر السابع: بُعـد الفروق في كيفيات التخفيف من ظاهرة العنف .

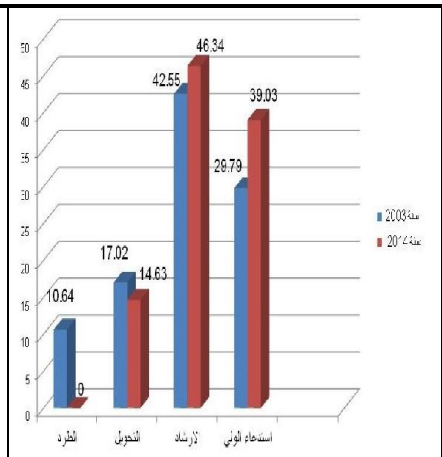

المخطط رقم (13) مقارنة بين الموسم الدراسي (2003- 2014) في ما يخص كيفية لتخفيف من العنف في المتوسطات

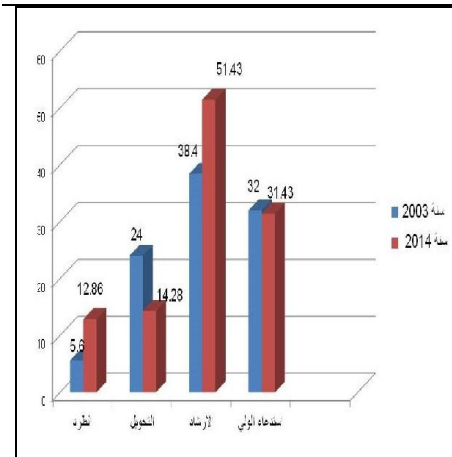

المخطط رقم (14) مقارنة بين الموسم الدراسي (2003- 2014) في ما يخص كيفية التخفيف من العنف في الثانويات.

التعليق :

يوضح كل من المخطط رقم (13) و (14) أوجه المقارنة فيما يخص تقييم لاستراتيجيات التدخل لغرض التخفيف من ظاهرة العنف في مرحلة المتوسط و الثانوي ، فالملاحظ أن في مرحلة المتوسط شهدت نسبة استخدام استراتيجية الإرشاد النفسي ارتفاعا حيث سجلت في سنة 2003 نسبة 42.55 %في سنة 2003 لتصل نسبتها 46.34 %في سنة 2014.

كما نلاحظ أن استراتيجية إشراك الأولياء في مسألة التكفل بمشكلات التلاميذ عن طريق استدعائهم واعتبارهم أعضاء فاعلين في مشروع المؤسسة شهدت نسبتها ارتفاعا محسوسا فيما بين الفترتين حيث بلغت في سنة 2003 29.79 %و ارتفعت إلى 39.03 %في سنة 2014، أما باقي الاستراتيجيات و الكيفيات المنتهجة للتخفيف من انتشار العنف في مرحلة المتوسط والمتمثلة في التحويل و الطرد قد انخفضت بدرجات متفاوتة حيث قدرت نسبة الطرد في سنة 2003 بـ 10.64 %أما في سنة 2014 انعدمت تماما.

أما في مرحلة الثانوي كما يبين المخطط رقم (14) نجد أن نسبة استراتيجية الإرشاد قدرت في سنة 2003 بـ 38 % و ارتفعت نسبتها في سنة 2014 إلى 51.43 %.أما استخدام الطرد كإستراتيجية للتخلص من التلاميذ الممارسين لسلوك العنف فقد بلغت نسبته في سنة 2003 بـ 5.6 %و ارتفعت هي الأخرى سنة 2014 لتصل إلى نسبته 12.86 %في حين استراتيجية استدعاء الولي يمكن القول أنها نسبتها بقيت مستقرة ،حيث قدرت سنة 2003 بـ32.00 %بينما في سنة 2014 انخفضت قليلا لتصل الى 31.43%. أما الاعتماد على استراتيجية التحويلات فقد شهدت هي الآخرة انخفاضا كما هو الحال في مرحلة المتوسط .

أما عن نتائج الدراسة الكيفية والتي استخدمنا فيها تقنية المقابلة (النصف موجهة)لدعم نتائج الكمية لدراسة وذلك من خلال استقصاء تسعة أخصائيين نفسانيين و تربويين ، تتراوح خبرتهم المهنية مابين 04 و 11 سنة أقدمية في العملالإرشادي ، وانتهت نتائج التحليل الكيفي لمحتوى دليل المقابلة إلى ما يلي:

أولا : فيما يتعلق بمحور تشخيص السلوك العنيف و مظاهره :

. بينت نتائج المقابلات أن الأخصائيين والمرشدين النفسانيين والتربويين يعتمدون في ممارستهم اليومية على :

1. الملاحظة في رصد سلوكيات التلاميذ الذين يوصفون بالسلوك العنيف ، سواء مع زملائهم التلاميذ الآخرين أو أساتذتهم ، أو ضد ممتلكات المؤسسة.

2. تطبيق الروائز والاختبارات النفسية في تشخيص السلوك العنيف.

أما فيما يتعلق بمظاهر السلوك العنيف لدى الحالات التي تم رصدها تميزت بـ:

. عنف لفظي موجه نحو الزملاء أو الأساتذة بالدرجة الأولى.

. عنف جسدي نحو الزملاء أو الأساتذة بالدرجة الثانية.

. تحطيم ممتلكات المؤسسة بالدرجة الثالثة.

3- انتشار ممارسة العنف حسب الفئة العمرية و الجنس:

. من خلال حالات المتابعة للأخصائيين والمرشدين النفسانيين والتربويين ثبت أن السلوك العنيف ينتشر لدى فئة الذكور أكثر منه عند الإناث وفي المرحلة الثانوية أكثر منه في المتوسطة.

4- استراتيجيات التكفل المعتمدة لديهم :

يعتمد الأخصائيين النفسانيون و التربويين و المرشدين في التكفل بالحالات وبظاهرة العنف في المؤسسات التربوية باستخدام ما يلي :

1. الإرشاد الوقائي و ذلك من خلال تنظيم الحملات الإعلامية و التحسيسية حول ظاهرة العنف خاصة بالثاويات والمتوسطات.

2. التدخل المباشر في مواقف يظهر فيها العنف الممارس فعليا من طرف التلميذ حيث يتم التكفل بحالته.

3_إشراك الأسرة كطرف في مشروع العلاج

4. تجنب العقوبات في المجالس التأديبية في حل المشكل و احتواء المشكلة و تعويضها بأسلوب التعزيز الإيجابي .

5. تناقش التقارير و تقيم و تتابع النشاطات من خلال الجلسات التقييمية التي تبرمج أسبوعيا في مركز التوجيه المدرسي و المهني.

الاستنتاج العام : من خلال ما سبق عرضه يتبين لنا أن مؤشرات سلوك العنف الممارس في الوسط المدرسي قد شهدت تغيرات مست بعض مظاهره وأشكاله في فترة العشر سنوات حيث يمكن تسجيل مايلي:

المؤشر الأول : تطورتمظاهر العنف في الوسط المدرسي في الفترة (2003-2014) حيث أن العنف البدني كان أكثر انتشارا في سنة (2003)لدى تلاميذ مرحلة المتوسط ،في حين أنخفض في سنة 2014 بينما العنف اللفظي شهد ارتفاعا في نفس الفترة.أما في مرحلة التعليم الثانوي ما يلاحظ أن كل من مظاهر العنف البدني و اللفظي شهدتا انخفاضا في 2014 مقارنة بـ 2003 ، في حين يبقى العنف اللفظي الأكثر انتشارا مقارنة مع باقي المظاهر الاخرى.

المؤشر الثاني : بالنسبة للأشخاص الذين يوجه نحوهم العنف (المستهدفون) في مرحلة المتوسط فقد بينت النتائج أن فئة التلاميذ تعد الأكثر استهدافا و هي في تزايد مستمر. في حين شهدت الفئات الأخرى من الأساتذة و المستشارين و الأفراد الآخرين نسبهم انخفاضا طفيفا ما بين تقديري 2003 و 2014. أما في مرحلة التعليم الثانوي بأن الفئة الأكثر استهدافا بالعنف هي كذلك فئة التلاميذ فيما بينهم و أنها في تزايد مستمر تبعا للمرحلة التعليمية في حين تمثل فئة الأساتذة النسبة الأقل في مرحلة التعليم المتوسط مقارنة بمرحلة التعليم الثانوي التي عرفت نسبتها زيادة طفيفة.

المؤشر الثالث : الفروق بين الذكور والإناث فيما يخص ممارسة العنف حيث بينت نتائج

المقارنة بأن التلاميذ الذكور في المرحلتين المتوسط و الثانوي كانوا الأكثر ممارسة للعنف ،

و قد زادت خلال الفترة 2003-2014 ، خاصة مرحلة التعليم الثانوي في حين انتشار ممارسة سلوكيات العنف بين الجنسين شهدت انخفاضا خاصة في مرحلة الثانوي في سنة 2014 مقارنة بسنة 2003.

المؤشر الرابع: ممارسة العنف تبعا للمستوى الدراسي: يتبين من مجمل النتائج المتوصل إليها بأن المستوى الأكثر ممارسة للعنف،ففي تقدير 2003 كان أكثر انتشارا في مرحلة التعليم المتوسط و سجل لدى تلاميذ السنة الرابعة ، في حين انخفضت هذه النسبة لديهم في 2014 .لكن بالنسبة لتلاميذ مستوى السنة الأولى و الثانية شهدت نسبتهما ارتفاعا بين التقديرين 2003-2014. بينما في مرحلة التعليم الثانوي تشير النتائج أن العنف ينتشر أكثر لدى تلاميذ السنة الأولى و الثانية ثانوي في حين انخفضت لدى تلاميذ النهائي خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2014 .

المؤشر الخامس : انتشار ظاهرة العنف تبعا للمادة الدراسية حيث تشير النتائج في مرحلة المتوسط عرفت نسبة ظهور العنف ارتفاعا في مادة الرياضيات و الاجتماعيات و مادة العلوم خلال الفترة مابين 2003 و 2014 . أما باقي المواد كالفيزياء ، اللغة العربية ،الفرنسية ،الإنجليزية ،العلوم الإسلامية و الرياضة أين سجلت انخفاضا ملحوظا . أما بالنسبة في مرحلة الثانوي فنلاحظ تقريبا وجود ارتفاعا في الفترة الممتدة بين 2003 و 2014 في مادة الرياضيات ومادة العلوم و الفيزياء

و الملاحظ هو تصدر مادتي الاجتماعيات و الرياضة كمواد دراسية يزداد فيها ممارسة العنف. في حين باقي المواد المتمثلة في اللغة العربية و اللغات الأجنبية الفرنسية و الإنجليزية و العلوم الإسلامية شهدت انخفاضا متفاوتا في درجات العنف .

المؤشر السادس : انتشار ظاهرة العنف تبعا لعامل ظهور النتائج (قبل وبعد)وفي هذا السياق تشير النتائج المتوصل إليها إلى أن نسبة العنف الممارس في المرحلتين التعليميتين المتوسط و الثانوي تكون مرتفعة قبل ظهور نتائج الامتحانات إلا أنها تسير نحو الانخفاض

وهذا قد يفسر فاعلية الإجراءات المتخذة للتكفل بالظاهرة.

المؤشر السابع :تقييم الاستراتيجيات المستخدمة في التخفيف من انتشار سلوك العنف في البيئة المدرسية حيث وضحت النتائج بأن نسب بعض استراتيجيات الموجهة المعتمدة شهدت ارتفاعا محسوسا في العشر سنوات كإستراتيجية الإرشاد النفسي و التربوي وإستراتيجية استدعاء أولياء التلاميذ ذوي السلوك العنيف ،وهذا يعكس مدى وعي الأولياء بدورهم كشريك فعال بالنسبة لمشروع المؤسسة .في حين ثم التخلي عن بعض الممارسات السلبية كالتحويل و الطرد ...الخ .

المؤشر الثامن: تقييم وضعية الهياكل البيداغوجية للمؤسسات التعليمية و التربوية ، فإنالنتائج المتوصل إليها تبين بأن ممارسة العنف كانت و لازالت متأثرةبظاهرة العنف في الملاعب حيث تزداد ممارسة السلوك العنيف أثناء حصص التربية البدنية والذي قد يكون مرتبطة بنقص الإمكانيات اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية وإن توفرت فإن وضعيتها غير مناسبة مما يسبب حالة من الضغط لدى التلاميذ أثناء الحصة ،وكذا بالنسبة لوضعية المكتبات المدرسية و الفضاءات الأخرى للمؤسسة التي تنقصها التهيئة و الجانب الجمالي،في المقابل شهدت المنشآت البيداغوجية خاصة الأقسام و المخابر تحسينات مما قد يكون له الأثر الإيجابي على نفسية التلاميذ بشكل عام وعلى الوضعية التعليمية بشكل خاص وهذا ما تم تسجيله بالنسبة في سنة 2014 مقارنة ب 2003 .

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح حلول نختصرها ما يلي :

ضرورة تكوين الأساتذة في المجال الإرشاد النفسي التربوي لضمان التعامل الجيد مع التلاميذ.

تأهيل المساعدين التربويين علميا وعمليا عن طريق تنظيم الدورات التكوين أثناء الخدمة .

تكثيف النشاطات داخل المؤسسة كالمنافسات العلمية ، مثلا المسابقات ، المعارض ، الإذاعة ،وهذا من خلال تفعيل النوادي الثقافية.

تفعيل مشاركة جمعية أولياء التلاميذ في تحقيق أهداف مشروع المؤسسة ،لكونها تلعب دور الوساطة الاجتماعية بين الأسرة والمؤسسات التربوية والمجتمع .

إعادة الاعتبار للرياضة المدرسية بتكثيف الدورات الرياضية و التنافسية بين الطلاب و المؤسسات ، يؤطرها مختصون في مجال التربية البدنية، وذلك على الصعيد المحلي ،

الجهوي و الوطني .

إشراك الفاعلين الاجتماعيين (دور الشباب و الرياضة، الإذاعات المحلية في تنظيم أيام تحسيسية حول الظاهرة و مخاطرها على الفرد و المدرسة و المجتمع .

الاهتمام المستمر بصيانة المنشآت التربوية من (ملاعب ، فضاءات ترفيهية) .

زيادة توظيف الأخصائيين والمرشدين النفسانيين لسد حاجة المؤسسات التربوية للإرشاد الوقائي والعلاجي.

اقتراح إنشاء لجنة أو مرصد تشرف عليه وزارة التربية بالتعاون مع باقي القطاعات الشباب و الرياضة و وزارة الداخلية و مديرية الأمن لتتبع مؤشر انتشار الظاهرة بين المؤسسات و دواعي و اقتراح حلول عملية.

توسيع العمل المشترك بين الهيئات البحثية للقيام بدراسات ميدانية معمقة و مستمرة لتتبع ورصد لظاهرة العنف و أشكاله في المجتمع مع إشراك كل الهيئات والمؤسسات المعنية بقضايا المجتمع.

الهوامش:

1/أحمد حويتي (2004) العنف المدرسي في المجتمع مداخل معرفية متعددة ، أعمال الملتقى الدولي الأول أيام 10/09 مارس 2003 جامعة بسكرة الجزائر ص134-.142

2/بلكرمة فاطمة الزهراء (2006): الإصلاح التربوي في الجزائر .مجلة الباحث العدد 2006/4 جامعة تيزي وزو . ص ص 67-.73

3/علي سموك (2009): الإصلاح التربوي في الجزائر بين متطلبات الخصوصية ورهانات العالمية ، دفاتر المخبر، العدد الخامس، أعمال الملتقى الثالث يومي 6-7 ماي2009، ص ص 247-257 .

4/رشيد طبال (2015)التنشئة الاجتماعية في الاسرة الجزائرية الخصائص و الوظائف . مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية اتلعدد 2015/19 جامعة ورقلة ص ص 199/.208

5/زينة بن حسان و ابراهيم بلعادي(2015): العنف في المدرسة :نتاج مدرسي أم إنعكاس للعنف المجتمعي. مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية.العدد19 جوان 2015. جامعة ورقلة ص ص 50/39

6/صباح عجرود (2007) التوجيه المدرسي و علاقته بالعنف في الوسط المدرسي حسب اتجاهات تلاميذ المرحلة الثانوية .مذكرة لنيل شهاد الماجستير جامعة قسنطينة .

7/صالح محمد أبو جادو (2004): سيكولوجية التنشئة الاجتماعية. ط4. دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمان الأردن.

8/صالح محمد أبو جادو(2010) ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة – الأردن،.

9/عائشة بن عمار ،نورية بنغريط–رمعون،زبيدة سنوسي: التكوين المهني و دعم التشغيل في البلدان المغاربية :اصلاحات و سيرورات اجتماعية. مجلة إنسانيات. عدد مزودج 60–61 أفريل–سبتنبر 2013 (مجلد 2،17–3).كراسك – وهران. ص ص 13–34.

10/علي براجل ويوسف عدوان (2009):منهجية الإصلاح التربوي ، دفاتر المخبر العدد الخامس، أعمال الملتقى الثالث يومي 6–7 ماي 2009 ، ص ص 283–311 .

11/غالم فاطمة (2014):علاقة الذكاءات المتعددة بمفهوم الذات الاكاديمية و الدافعية للانجاز الدراسي لدى عينة من التلاميد مرحلة التعليم المتوسط – دراسة ميدانية ببعضمتوسطات مدينة ورقلة –طروحة دكتوراه في علم التدريس بجامعة قاصدي مرباح بورقلة الجزائر.

12/فهد بن علي عبد العزيز الطيار(2005) العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية .جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض .

/13NEKKAL, F (2013); Pratiques Pédagogiques et Réformes éducatives en Algérie; une étude de cas,in<<Insanyat>>N 17 numéro double 60-61 avril-septembre2013.CRASC. pp47/63.

14/KKAL, F (2013); Pratiques Pédagogiques et Réformes éducatives en Algérie; une étude de cas,in<<Insanyat>>N 17 numéro double 60-61 avril-septembre2013.CRASC. pp47/63.